الأمم المتحدة

A/57/531/Add.2

الجمعية العامة

Distr.: General
9 December 2002

Original: Arabic

الدورة السابعة والخمسون

البند ٨٦ (ب) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد وليد أ. **الحديد** (الأردن)

أولا – المقدمة

١ – أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٨٦ من جدول الأعمال (انظر A/57/531، الفقرة ٢). وقد اتخذ إجراء بشأن البند الفرعي (ب) في الجلستين ١٧ و ٣٩، المعقودتين في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. ويرد سرد لنظر اللجنة في هذا البند الفرعي في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/57/SR.17 و 39).

ثانيا – النظر في مشروع القرار A/C.2/57/L.14

٢ – في الجلسة ١٧، المعقودة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، عرض ممثل بيلاروس بالنيابة عن الاتحاد الروسي، أذربيجان، أرمينيا، إسبانيا، إستونيا، ألمانيا، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، بيلاروس، تايلند، الجمهورية التشيكية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، فرنسا، فنلندا، قيرغيزستان، كازاخستان، كرواتيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، هنغاريا، هولندا، يوغوسلافيا، اليونان مشروع القرار المعنون: ''دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي''

* سيصدر تقرير اللجنة عن هذا البند في ستة أجزاء، تحت الرمز A/57/531 و Add.1-5.

121202 121202 02-72943 (A)
0272943

(A/C.2/57/L.14). وانضم فيما بعد إلى مقدمي مشروع القرار الأرجنتين، جمهورية مولدوفا، قبرص، مالطة، منغوليا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

٣ - وفي الجلسة ٣٩ المعقودة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، نقح شفويا نائب رئيس اللجنة يان كارا (الجمهورية التشيكية) الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار بعد إجراء مشاورات غير رسمية، فاستعاض عن العبارة ''وفقا لنتائج المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة'' بالعبارة ''على أن توضع في الاعتبار، في جملة أمور، الأحكام ذات الصلة بتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، وإعلان جوهانسبرغ للتنمية المستدامة، وخطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة''.

٤ - وفي الجلسة ذاتها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/57/L.14، بصيغته المنقحة شفويا، بدون تصويت. (انظر الفقرة ٥).

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

٥ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قراراتها ٤٧/١٨٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ٤٨/١٨١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ٤٩/١٠٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٥١/١٧٥ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ٥٣/١٧٩ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٥٥/١٩١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أهمية نتائج المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية[(١)] ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[(٢)]،

وإذ تؤكد من جديد كذلك ضرورة الدمج الكامل للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي،

---

(١) تقرير المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1)، الفصل الأول، القراران ١ و ٢.

وإذ تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام[٣]،

وإذ تلاحظ التقدم المحرز في تلك البلدان نحو تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي في أثناء تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، والحاجة إلى استدامة هذه الاتجاهات الإيجابية في المستقبل،

وإذ تلاحظ أيضا أن التقدم في بعض الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية كان أصعب وأن الحاجة ما تزال تدعو إلى المساعدة الدولية لدعم جهودها في مواصلة إقامة مؤسسات اجتماعية واقتصادية متينة، والعمل على دمجها بالكامل في الاقتصاد العالمي،

وإذ تسلم بالصعوبات التي تواجهها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاستجابة بطريقة ملائمة لتحديات العولمة، في مجالات تشمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحاجة إلى تحسين قدرتها على الإفادة بصورة فعالة من مزايا العولمة والتخفيف من حدة آثارها السلبية،

وإذ تسلم أيضا بالحاجة المستمرة إلى ضمان الظروف المواتية لوصول صادرات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى الأسواق، وفقا للاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف،

وإذ تسلم كذلك بالدور المهم الذي ينبغي أن يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك البلدان، وإذ تشدد على ضرورة إيجاد بيئة مواتية، داخليا ودوليا، تمكن من جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تلك البلدان،

وإذ تلاحظ تطلع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى زيادة تطوير التعاون الإقليمي والأقاليمي،

١ - **ترحب** بالتدابير التي اتخذتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بدمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي،

٢ - **تدعو** مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، إلى أن تواصل، بالتعاون مع المؤسسات المتعددة الأطراف والإقليمية ذات الصلة غير التابعة للأمم المتحدة، الاضطلاع بالأنشطة التحليلية وإسداء المشورة في مجال السياسة العامة إلى حكومات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتزويدها بالمساعدة التقنية الرامية إلى تعزيز الإطار الاجتماعي والسياسي اللازم لاستكمال إصلاحات السوق، بهدف استدامة

---

(٣) A/57/288.

الاتجاهات الإيجابية في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وعكس أي اتجاه نحو التدهور، وتؤكد، في هذا الصدد، على أهمية مواصلة دمج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي على أن توضع في الاعتبار، في جملة أمور، الأحكام ذات الصلة بتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، وإعلان جوهانسبرغ للتنمية المستدامة[٤]، وخطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[٥]؛

٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار مع التركيز بصورة خاصة على تقديم تحليل يحدد التقدم المحرز في مجال دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي.

---

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.